قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠٠٨

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية مصر العربية والمفوضية الأوروبية بشأن البرنامج الوطنى التأشيرى ٢٠٠٧/٢٠١٠ فى إطار آلية الجوار والمشاركة الأوروبية، والموقعة فى بروكسل بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٨؛

قـــــــرر :

(المادة الأولى)

ووفق على مذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية مصر العربية والمفوضية الأوروبية بشأن البرنامج الوطنى التأشيرى ٢٠٠٧/٢٠١٠ فى إطار آلية الجوار والمشاركة الأوروبية ، والموقعة فى بروكسل بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٧، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

(المادة الثانية)

يُلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٨

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ٨ نوفمبر سنة ٢٠٠٨ م) .

حسنى مبارك

آلية

الجوار والمشاركة الأوروبية

مذكرة تفاهم بين

المفوضية الأوروبية

و

جمهورية مصر العربية

بشأن

البرنامج الوطنى التأشيرى ٢٠٠٧ - ٢٠١٠

١ - إطار التعاون بين مصر والجماعة الاوروبية :

تتمتع كل من مصر والاتحاد الأوروبى - بصفتهما شريكين رئيسيين - بعلاقات استراتيجية طويلة انعكست فى إبرام اتفاقية المشاركة باعتبارها الإطار القانونى الذى يحكم العلاقة بينهما واعتماد خطة العمل ضمن سياسة الجوار الأوروبى من قبل مجلس المشاركة المصرى الأوروبى فى ٢٠٠٧/٣/٦

يعد الهدف الرئيسي لآلية الجوار والمشاركة الأوروبية - الآلية المالية لسياسة الجوار، هو دعم إنشاء منطقة تنعم بالرخاء تقوم على أسس المشاركة وحسن الجوار بين الاتحاد الأوروبى والبلدان الشريكة المجاورة. هذا وترسى لائحة الجماعة الأوروبية رقم ٢٠٠٦/١٦٣٨ القواعد الاسترشادية لتقديم مساعدات الجماعة فى إطار هذه الآلية.

وتمثل اتفاقية المشاركة بين الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء ومصر بالإضافة إلى خطة العمل أهم عناصر إطار العمل الذى تم الاسترشاد به فى وضع برامج دعم الجماعة لعملية التحديث التى تقوم بها مصر والمساهمة فى تذليل العقبات التى تواجهها. وفى هذا السياق، فإنه يتوجب على استراتيجية الاستجابة أن تساعد فى دعم تنفيذ أجندة مصر للإصلاح لتحسين مستويات المعيشة وتأمين التنمية الاجتماعية /الاقتصادية لمواطنيها.

تعكس مذكرة التفاهم الحالية بين مصر والاتحاد الأوروبى أولويات الدعم بما يمهد الطريق نحو تنفيذ اتفاقية المشاركة وخطة العمل للفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١٠. وتركز المذكرة على عدد محدود من الأولويات أخذا فى الاعتبار أجندة الإصلاح المصرية والحاجة إلى تحقيق التناسق مع سياسات الاتحاد الأوروبى الأخرى واستخلاصات اللجان الفرعية والمنهاج الاستراتيجى للتنسيق والتوافق والتناسق مع المانحين.

وتعكس مذكرة التفاهم أولويات التعاون للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ فى ضوء البرامج الوطنية التأشيرية المناظرة.

وتبلغ المخصصات التأشيرية لمصر بموجب البرنامج الوطنى التأشيرى للفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٠) ٥٥٨ مليون يورو.

يلحق بمذكرة التفاهم هذه قائمة البرامج الاسترشادية ومخصصاتها ومراحلها. يتم تنفيذ كل برنامج منها من خلال إبرام اتفاق تمويل بين المفوضية الأوروبية والجانب المصرى .

هذا ويتم تطبيق الاتفاق الإطارى الموقع بين مصر والاتحاد الأوروبى فى ١٩٩٨/٢/٢ والذى تم التصديق عليه من مجلس الشعب فى ١٩٩٩/٥/٥ على جميع اتفاقات التمويل المنفذة لمذكرة التفاهم الحالية.

٢- أولويات الدعم للفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ :

يتم التعاون بين الاتحاد الأوروبى ومصر وفقا للطلب ويتم تعيين مجالات الدعم بناءً على التحديد المشترك للاحتياجات من قبل الحكومة المصرية والمفوضية الأوروبية . وتركز الثلاث أولويات الرئيسية لهذه الفترة على دعم تنفيذ خطة العمل، على النحو التالى :

٢ -١ دعم الإصلاحات المصرية فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإدارة العدالة:

سوف يتم تدعيم التعاون فى مجال الإصلاح السياسى لمساندة جهود مصر الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وأنشطة دعم التعاون فى مجال العدالة وتحديث وتطوير الخدمات العامة بالإضافة إلى المساءلة ، الشفافية، وحق الاعتراض، ولتحقيق ذلك ستشمل البرامج المذكورة دعم المجالات المتفق عليها بين الطرفين مثل : المشاركة السياسية، الانتخابات، اللامركزية، حقوق الإنسان بما فى ذلك حقوق المرأة والطفل، المجتمع المدنى وفقًا للتشريعات الوطنية، وحرية التعبير وتعددية الإعلام بالإضافة إلى إدارة العدالة.

٢-٢ تحسين تنافسية وإنتاجية الاقتصاد المصرى:

يتمثل الهدف العام فى دعم أولويات الإصلاح الاقتصادى للحكومة المصرية المذكورة فى خطة العمل وبصفة خاصة تلك التى تهدف إلى تحسين تنافسية وإنتاجية القطاع الخاص فى بيئة مؤسسية وتنظيمية مواتية للأعمال. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تغطى المجالات الممكنة : تسهيل التجارة والإصلاح الجمركى، تحديث التشريعات الاقتصادية وبيئة العمل، دعم تحديث وإعادة هيكلة القطاع الزراعى، دعم تحديث النظام الإحصائى، دعم النقل، الطاقة، البيئة، المياه والصرف الصحى، العلوم والتكنولوجيا ومجتمع المعلومات. وتعتبر قائمة المجالات هذه قائمة استرشادية وليست نهائية. فقد يتم تحديد مجالات دعم أخرى بما يتوافق مع احتياجات مصر ومع خطة العمل.

٢-٣ ضمان استدامة العملية التنموية وإدارة أفضل للموارد البشرية والطبيعية:

تواصل المفوضية الأوروبية دعم الحكومة المصرية فى خططها الرامية إلى إصلاح التعليم والصحة. يستهدف دعم إصلاح قطاع التعليم مراحل التعليم الابتدائى، الثانوى والعالى. وفى قطاع الصحة، تستهدف المفوضية الأوروبية دعم الإصلاحات الرامية إلى رفع مستوى التأمين الصحى وضمان التغطية الكاملة للمواطنين على أساس مبادئ القدرة على تحمل تكلفة العلاج، الاستدامة وتحسين فرصة حصول كافة فئات المجتمع على الخدمة الصحية .

وبموجب هذه الأولوية، يتم تقديم دعم لتعزيز الاستثمارات فى مجالات رئيسية مثل قطاعات النقل، والطاقة، والبيئة، التى لها أهمية قصوى للتنمية المستدامة للبلاد.

٣ - ميزانية ومراحل البرنامج (بالمليون يورو €):

الأولويات*	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	إجمالى البرنامج الوطنى التأشيرى	٪ الميزانية
دعم الإصلاحات المصرية فى مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة					٤٠	٧٪
دعم التنمية السياسية واللامركزية وتشجيع الإدارة الرشيدة		١٣			١٣	
تنمية وحماية حقوق الإنسان		١٧			١٧	
دعم تحديث إدارة العدالة				١٠	١٠	
تحسين تنافسية وإنتاجية الاقتصاد المصرى					٢٢٠	٤٠٪
دعم تنفيذ برنامج خطة العمل ويشمل :						
- تسهيلات التجارة والإصلاحات الجمركية						
- التشريعات الاقتصادية وبيئة الأعمال						
- الزراعة وصحة النبات						
- النقل والطاقة والعلوم والتكنولوجيا						
- تحديث النظام الإحصائى						
وتشمل :						
دعم فنى	١٧		٢٠	٣٣	٧٠	
دعم موجه للإصلاحات القطاعية		٨٠		٧٠	١٥٠	
ضمان استدامة العملية التنموية وإدارة أفضل للموارد البشرية والطبيعية					٢٩٨	٥٣٪
دعم إصلاح التعليم	١٢٠				١٢٠	
دعم إصلاح الصحة العامة			١٢٠		١٢٠	
دعم الاستثمار فى قطاعات النقل والطاقة والبيئة (دعم سعر الفائدة)		٢٩		٢٩	٥٨	
الإجمالى	١٣٧	١٣٩	١٤٠	١٤٢	٥٥٨	١٠٠٪
الحجم المحتمل للقروض ذات سعر الفائدة المدعم : ما بين ٢٥٠ مليون يورو إلى ٣٠٠ مليون يورو						

* تم ترتيب الأولويات وفقًا لخطة عمل سياسة الجوار الأوروبى بين الاتحاد الأوروبى ومصر.

٤ - احكام ختامية :

يخضع قرار التمويل لمدى توافر الأموال واعتماد الجهة المسئولة عن الميزانية ورأى لجنة آلية الجوار والمشاركة الأوروبية ENPI ذات الصلة.

٥ - التوقيعات :

وقع فى بروكسل، بلجيكا، فى ٧ مارس ٢٠٠٨ من أربع نسخ، نسختان باللغة العربية ونسختان باللغة الإنجليزية وكلا النصين لهما نفس الحجية.

عن	عن
المفوضية الأوروبية	حكومة جمهورية مصر العربية
بينيتا فيريرو - فالدنير	**فايزة ابو النجا**
مفوضة العلاقات الخارجية	وزيرة التعاون الدولى

قرار وزير الخارجية

رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٨

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٣٢٤) الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٨ بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية مصر العربية والمفوضية الأوروبية بشأن البرنامج الوطنى التأشيرى ٢٠٠٧/٢٠١٠ فى إطار آلية الجوار والمشاركة الأوروبية ، الموقعة فى بروكسل بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٧؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٨؛

قـــــرر:

(مادة وحيدة)

تُنشر في الجريدة الرسمية مذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية مصر العربية والمفوضية الأوروبية بشأن البرنامج الوطنى التأشيرى ٢٠٠٧/٢٠١٠ فى إطار آلية الجوار والمشاركة الأوروبية، الموقعة فى بروكسل بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٧

ويعمل بهذه المذكرة إعتباراً من ٢٠٠٨/١١/١٢

صدر بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢

وزير الخارجية

احمد ابو الغيط